

الهجرة غير الشرعية: مقارنة مفاهيمية وإنسانية

Illegal Migration: A Conceptual and Humanistic Approach



بوالطمين دلال^{*1}

¹المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، (الجزائر)

مخبر البحث: تحليل سياسات شرق أوسطية بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

bouteminedalel2@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/06/04

تاريخ القبول: 2025/05/30

تاريخ الارسال: 2025/03/05

ملخص:

تتميز ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العقدین الأخيرین بتفاقمها وتزايد وتيرة حدوثها، كما أنها تشكل تهديدا أمنيا خطيرا ومعقدا، ما أدى إلى إفراز مخاطر أخرى وهو ما يعرف بالتهديدات اللاتماثلية وما يترتب عنها من سياسات دولية اتجاهاها، هذه الأخيرة دائما ما تكون متطرفة ومتحيزة لأمنها واستقرارها ونجد في ذلك سياسة الاتحاد الأوروبي وصرامتها اتجاه قضية الهجرة غير الشرعية.

تهدف هذه الدراسة التطرق لمقاربة مفاهيمية حول الهجرة غير الشرعية، والمفاهيم المتصلة بها ثم حاولنا تفسير أسباب هذه الظاهرة وانعكاساتها، وفي الأخير أسقطنا مقارنة الأمن الإنساني على الهجرة غير الشرعية. وفي نهاية هذه الدراسة حاولنا الوصول لعلاقة الهجرة غير الشرعية ببعض التهديدات الأخرى وكيفية تفسيرها كتهديدات جدية وخطيرة على المستوى الدولي وكذا الإقليمي.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، اللجوء، التهديدات الأمنية، التهديدات اللاتماثلية، مقارنة.

تصنيف جال: p5، f5، h00،

Abstract:

The Phenoman of illegal immigration in the last two decades ,has been chracteriezed by its exacerbation and increasing intensity,as it poses a serious and complex threat at the international and regional levels,and in turn poses several others threats in the manner known as asymmetric threats and the resulting international policies to wards,it which are often exterminist and stability ;we find in this the policy of the European Union and its stsictnessto wards the issue of illegal immigration,as this study aims to present a conceptual approch to illegal immigration and what is related to it ,then we tried to explain the reasons for this study and respercussions by projecting (security)the human approche on the concept of illegal immigration in its general sense . At the end of study , we tried to reache the relationship between illegal immegration with some other threats and how to interperpt them as serious and dangerous threats internationally and regionally .

key words: illegal immigration, asylum, security threats, asymmetric threats,approach.

JEL classification: p5، f5، h00،

*المؤلف المرسل.

مقدمة:

يحتل موضوع التهديدات الأمنية الجديدة حيزا هاما في حقل الدراسات الأمنية، واعتبار ظاهرة الهجرة غير الشرعية تهديدا أمنيا لاتماثلها فقد احتلت الصدارة العالمية من حيث كم المناقشات والتساؤلات لإيجاد حلول جذرية لها، بل وأصبحت هاجس المجتمع الدولي والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، وذلك نظرا لما يصاحبها من إفرازات ومشاكل أمنية قد تؤثر بالسلب على أمن الدول المستقبلية والمصدرة للمهاجرين على السواء.

ونتيجة تزايد الاعتماد المتبادل والأزمات الاقتصادية العالمية تفشت هذه الظاهرة لتتجاوز معناها الكلاسيكي بمفهوم جديد له ميكانيزمات معقدة جدا، ولفهم أعمق لهذه الدراسة سننطلق من الإشكالية التالية:

ما هو مفهوم الهجرة غير الشرعية في إطار مقارنة الأمن الإنساني؟

وللإحاطة أكثر بموضوع الدراسة قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

_ ما المقصود بالهجرة غير الشرعية ؟

_ ماهي أسباب وانعكاسات الهجرة غير الشرعية؟

_ هل مقارنة الأمن الإنساني هي الأنجع في إدارة أزمة الهجرة غير الشرعية ؟

ولتسهيل دراستنا هذه قمنا بطرح الفرضية الرئيسة التالية:

مقاربة الأمن الإنساني هي المقاربة الشاملة الوحيدة لإدارة ظاهرة تفاقم الهجرة غير الشرعية.

وتهدف هذه الدراسة إلى:

✓ إبراز مفهوم الهجرة غير الشرعية وتوضيح بعض المفاهيم ذات الصلة بها.

✓ فهم أسباب وانعكاسات ظاهرة الهجرة غير الشرعية على تحقيق الاستقرار والأمن على المستوى المحلي ومنه الإقليمي.

✓ إدراك الأبعاد الإنسانية لظاهرة الهجرة غير الشرعية ومدى ارتباطها بالأمن الإنساني، باعتبارها من أبرز القضايا الإنسانية الراهنة المؤثرة في النظام الدولي.

وللإجابة على إشكالية هذه الدراسة زواجنا بين منهج ومقرب هما:

المنهج الوصفي: يعتمد على دراسة الواقعة أو الظاهرة كما هي على أرض الواقع ويهتم بوصفها

وصفا دقيقا معبرا عنها بالكيف أو الكم.

اقترب الأمن الإنساني: من رواده " باري بوزان" «Barry Buzan» حيث يرى بأن مفهوم الأمن

الإنساني هو جزء من مفهوم الأمن الكلي، حيث يشمل سلامة الأفراد وحياتهم من التهديدات المباشرة وغير المباشرة مثل الفقر، والجوع، والوباء، والعنف، والنزاعات. إن دراسة ظواهر مثل حقوق الإنسان، اللاجئين و الهجرة غير الشرعية تقتضي التركيز على البعد الإنساني للمهاجرين، وحقوقهم، وأثر الهجرة على المجتمعات، والتعاون الدولي في مكافحتها.

تقسيمات الدراسة:

- أما فيما يخص خطة الدراسة ستتناول الورقة البحثية ثلاثة عناصر تشمل مايلي:
- أولاً: مفهوم الهجرة غير الشرعية والمفاهيم ذات الصلة بها.
- ثانياً: أسباب وانعكاسات الهجرة غير الشرعية.
- ثالثاً: مقارنة الأمن الإنساني لظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- استنتاجات الدراسة

1. مفهوم الهجرة غير الشرعية والمفاهيم ذات الصلة بها

تعتبر الهجرة ظاهرة إنسانية واجتماعية قديمة قدم الإنسان، وتعني التنقل والترحال من مكان إلى آخر، أو من بلد لآخر وتكون طوعية. ولفهم أحسن لمفهوم الهجرة غير الشرعية أو السرية أو غير النظامية أو غير القانونية لابد من التعرّيج على مفهوم الهجرة الشرعية بمفهومها العام:

1.1. مفهوم الهجرة لغة:

الاغتراب والخروج من مكان لآخر والتنقل من دولة إلى أخرى والعيش فيها بقصد تحقيق غاية معينة.

2.1. مفهوم الهجرة في اللغة الإنجليزية له ثلاثة معاني: (صاغور ، 2010 ، صفحة 86)

- من زاوية الدول المصدرة: تعني الارتحال أو الزواج وتكون لأسباب طبيعية وغيرها من الأسباب خصوصاً الحروب، وهي بذلك مرتبطة بمفهوم اللاجئين.
- من زاوية الدول المستقبلة: تعني التوطين حيث أن الدول المستقبلة تهتم بالهدف من الهجرة والمهاجرين.

➤ من الزاوية العالمية: هي الانتقال من بلد لآخر.

3.1. ومفهوم الهجرة في اللغة الفرنسية: Immigrant / Migrant هو الشخص المهاجر من دولة إلى أخرى مستقبلة له.

❖ وفي الموسوعة الحرة ويكيبيديا تعرفها: الشخص الذي يترك مكان إقامته وينتقل للعيش في مكان آخر والبقاء في ذلك المكان فترة طويلة.

❖ وفي الموسوعة السياسية: مدلولها يعني الانتقال الجغرافي أو المكاني لفرد أو جماعة من مكان لآخر.

❖ أما تقرير التنمية البشرية لسنة 2009 (ساعد ، 2012 ، صفحة 14): فيعرفها على أنها التحرك البشري عبر الحدود الدولية والذي ينجم عنه تغيير في بلد الإقامة الأصلية المعتادة، وفي هذا يشير التقرير إلى أن المهاجر (هو الذي غير محل إقامته المعتاد، إما بالتحرك إلى منطقة أو مقاطعة أو بلدية أخرى داخل البلد المنشأ الذي ينتمي إليه).

في ظل كل هذه التعاريف من الصعب جداً إيجاد مفهوم موحد وشامل ودقيق لظاهرة الهجرة نتيجة اختلاف رؤى وزوايا الباحثين والمفكرين.

4.1. تعريف الهجرة غير الشرعية:

أ. تعريف الهجرة غير الشرعية (ساعد ، 2012 ، الصفحات 3-14): وتعني تنقل الأشخاص إلى دول أخرى بطريقة غير قانونية وسرية يستعملون فيها طرقا غير مشروعة للدخول إلى تلك الدول بتصاريح مزورة متحالفين في ذلك مع كبار المهربين والمجرمين الدوليين.

- تعريف المكتب الدولي للعمل BIT : (ساعد ، 2012 ، صفحة 4) يعرف المهاجر غير الشرعي (كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيص القانوني اللازم، لذلك يعتبر مهاجرا غير شرعي أو سري أو بدون وثائق أو في وضعية غير قانونية).

- تعريف المفوضية الأوروبية: (ساعد ، 2012 ، الصفحات 5-15) هي كل دخول عن طريق البر أو البحر أو الجو إلى إقليم دولة عضو بطريقة غير قانونية بواسطة وثائق مزورة مستندة في ذلك على شبكات الجريمة المنظمة.

- تعريف المنظمة الدولية للعمل OIT: تعرف الهجرة غير الشرعية كل مهاجر مخالف للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية للدولة المستقبلة.

- تعريف المشرع الجزائري / الأمر رقم 66 / 211 الصادر في 21 جويلية 1966 للهجرة غير الشرعية: (ساعد ، 2012 ، صفحة 6) تعني دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بنية الاستقرار والعمل.

انطلاقا من التعاريف المقدمة للهجرة غير الشرعية يمكن أن نصيغ تعريفا إجرائيا لها بقولنا هي: دخول فرد ما إلى بلد ما بشكل سري وغير قانوني سواء عبر ممر بحري أو جوي أو بري، ويمكن أن يهاجر الفرد في بادئ الأمر بشكل قانوني وبانتهاء مدة إقامته تتحول هجرته إلى هجرة غير شرعية وبالتالي يصبح مقيم غير شرعي.

5.1. خصائص وأنماط الهجرة غير الشرعية

أ. خصائصها: تتميز الهجرة غير الشرعية بعدة خصائص:

أولا/ الهجرة غير الشرعية ظاهرة معقدة:

إن فهم التنقلات البشرية بكل أنواعها يوشك أن يكون مستحيلا نتيجة التعقيد الذي كان يكتسبها، لكنه يزداد أكثر في النوع غير القانوني الذي يمتاز بطابعه الغامض سواء في جانب تفسيراته، أو من زاوية الأسباب المرتبطة به وفي دراسته بصفة عامة، وتتعلق جوانب التعقيد في هذه الظاهرة فيما يلي:

✓ من حيث نمو الهجرة والسياسات المتعلقة بها: يؤكد هذا الطرح عدة جوانب منها اختلاف التعريفات المقدمة لهذه الظاهرة والذي يرجع إلى تعقيدها وإلى عدم وجود معيار موضوعي يمكن وفقه بناء هذه التعاريف، وتعلقها كظاهرة بسياسات الدول تحت مبدأ أن "البقاء في دولة المنشأ هو الأصل، وأن الانتقال إلى بلد آخر هو الانحراف". ثم إنه إذا كانت الهجرة هي مشكلة دولية يجب إيجاد الحلول اللازمة لها.

✓ من حيث طبيعتها: النقطة الثانية التي تؤكد هذا التعقيد تطرح بشدة في الولايات المتحدة الأمريكية وتصبح كثيرا في دراستها وهي طبيعة الهجرة واختلافها من بلد لآخر، ففي هذا البلد الذي يعتبر وجهة قديمة للهجرة السرية بأكثر من 12 مليون مهاجر غير قانوني حاليا يمتاز المهاجرون إليه على أن هجرتهم تكون بنية الاستقرار الدائم فيها، على عكس أوروبا مثلا أين تكون نية الهجرة إليها قصد تحسين الوضعية. ثانيا/ تنظم عبر شبكات خاصة:

إن العلاقة الموجودة بين سيلان المهاجرين السريين سنة بعد سنة منذ نهاية الستينات وبداية السبعينات وشبكات التهريب التي تزايد دورها، ما جعل الأمم المتحدة تدرك مدى خطورة هذا الوضع وبالتالي ضرورة السعي إلى محاربتها.

ثالثا/ صعوبة الإحصائيات: ويكون ذلك من خلال:

✓ اختلاف التعريفات: من بين أكبر العوامل التي تعيق الحصول على إحصائيات دقيقة حول المهاجرين في أوروبا هو تعدد التعريفات والمفاهيم التي تعطى لهم وتمس هذه المعطيات عدة فئات. ✓ المعطيات الإحصائية: إن الحصول على المعطيات الإحصائية المتعلقة بالهجرة غير القانونية تبقى جد صعبة إن لم نقل المهمة مستحيلة لمعرفة الفئة التي تدخل بشكل غير شرعي. (صايش ، 2007 ، الصفحات 25-30)

6.1. أنماط الهجرة غير الشرعية: للهجرة أنماط عدة: (أنظر الجدول رقم 01)

النمط الأول: الهجرة الفردية (على مستوى الفرد)

تعتبر الفرد طرفا في العلاقات الدولية، ويكون التحليل هنا ضمن الدور الذي يلعبه الفرد ضمن هذا السياق،، وتقوم الدول المستقبلية بمحاولة قراءة وفهم فكر المهاجر ونظرتها ومدى تقبلها للآخر.

النمط الثاني: الهجرة الدولالية (على مستوى الدولة)

وتتسم بالعقلانية وهي هجرة منظمة لما تحققه من نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية هادفة للدولة تعود بالفائدة العامة على الطرفين.

النمط الثالث: الهجرة على المستوى النظام الدولي

وتكون منظمة وغير منظمة لافتقار النظام الدولي لسلطة ملزمة لهذه الظاهرة فحول شمال المتوسط تعمل جاهدة على الحد من انتشار الهجرة غير النظامية وكذا تقنينها وفق معايير وشروط لازمة لضمان أمنها واستقرارها.

الجدول رقم (01): أنواع الهجرة

المعيار	التصنيف
الدوافع	<u>الهجرة الطوعية</u> : وتكون اختيارية، ففي حالات كثيرة يقرر الأفراد ترك مناطقهم الأصلية تركاً طوعياً بهدف الاستقرار في مناطق أخرى لأسباب عديدة. <u>الهجرة القسرية</u> : غالباً ما تكون نتيجة عنف قد يمارس ضد الأفراد والجماعات كالحروب واحتلال الأراضي والتعذيب والإرهاب والفقر...
المدة	<u>الهجرة المؤقتة</u> : وهي الهجرة التي تكون لفترة محدودة. <u>الهجرة الدائمة</u> : وهي غالباً ما تكون نهائية وعلى الأقل لا يعود المهاجر بعدها إلى موطنه الأصلي إلا بعد فترة طويلة من هجرته.
الحجم	<u>الهجرة الفردية</u> : ويقتصر هذا النوع من أنواع الهجرة على فرد واحد. <u>الهجرة الجماعية</u> : يشترك فيها عدد من الأفراد أو الأسر، وتنتج غالباً عن الغزو والاحتلال أو الكوارث الطبيعية أو الحروب الأهلية...
المكان	<u>الهجرة الداخلية</u> : وهي الهجرة التي تحدث داخل الحدود الجغرافية والسياسية للدولة الواحدة وهذا النوع لا يتطلب تأشيرات أو إذن مسبق للانتقال من منطقة إلى أخرى. <u>الهجرة الخارجية</u> : وهي الهجرة التي يعبر فيها المهاجر الحدود الجغرافية أو السياسية من دولة معينة إلى دولة أخرى بهدف الإقامة الدائمة أو المؤقتة.
الشرعية	<u>الهجرة الشرعية</u> : وهي الهجرة التي تتم وفقاً للقوانين والقواعد القانونية الدولية للهجرة. <u>الهجرة غير الشرعية</u> : وهي الهجرة غير النظامية التي تخالف القوانين والقواعد الدولية للهجرة.

من إعداد الطالب (ة)

المصدر: أنواع الهجرة <https://ar.wikipedia.org>

2. الهجرة غير الشرعية والمفاهيم ذات الصلة

يرتبط مفهوم الهجرة غير الشرعية بعدة مفاهيم ذات الصلة بها:

1.2. الهجرة الانتقائية: *L'immigration choisie* يقصد بها استقدام اليد العاملة الماهرة الكفؤة ذات التأهيل العالي، وتفرز هذه الهجرة نتائج عكسية وسلبية خطيرة على دول المنشأ والمصدر بالنسبة للمهاجرين إذ تفقد خبراتهم للأبد ما يمثل اغتصاباً للأدمغة المهاجرة لصالح الدول المستقبلية والتي تقدم لهم إغراءات واسعة ونجدة في مقدمة هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. (من الذين

تبنوا مشروع الهجرة الانتقائية الرئيس الفرنسي السابق "نيكولا ساركوزي"، خلال حملته الرئاسية في 2007 من خلال اعتماد البطاقة الزرقاء وذلك ابتداء من عام 2009 والتي تمنح تسهيلات للعمال المؤهلين بالتنقل عبر كامل الاتحاد الأوروبي).

2.2. التهجير القسري: هي هجرة اضطرارية أين يكون فيها الإكراه والإجبار شرطان أساسيان فيها، وذلك لأسباب قهرية وهي متعددة في عصرنا الحالي خصوصا بسبب أنظمة الحكم والحروب والطبيعة.

3.2. الإتجار بالبشر: هي عبارة عن الأفراد الذين يضطرون إلى الهجرة غير الشرعية ويلجئون في ذلك إلى عصابات تهريب البشر بطريقة غير مشروعة، ومنه يقعون ضحايا ويخضعون لهؤلاء ويقومون باستغلالهم كرقيق خاصة الأطفال والنساء الهاربين من الفقر والحاجة. كما يتم استعبادهم وتسخيرهم بالأعمال غير القانونية إلى أن يصلوا إلى دول الاستقبال أين يتم بيعهم ومنه إجبارهم على ممارسة الدعارة وحبسهم وتجريدتهم من كل ما يمتلكونه ومراقبتهم وتهديدتهم بالعنف والتعذيب الجسدي.

4.2. اللاجئ: Réfugié هو الشخص الذي ترك بلده ولا يستطيع العودة إليه بسبب الخوف من الاضطهاد لأسباب العرق، الدين، الجنسية، الانتماء إلى فئة اجتماعية أو سياسية معينة". حسب اتفاقية جنيف 1951.

5.2. طالب اللجوء: Demandeur d'asile هو الشخص الذي فر من بلده الأصلي وطلب الحصول على وضع "اللاجئ" في بلد آخر. ولقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1948 على حق اللجوء وذلك في المادة 14: "لكل فرد حق التماس ملجأ في بلدان أخرى والتمتع به خلاصا من الاضطهاد".

6.2. اللجوء: Asile هو "قرار الدولة بمنح الحماية على إقليمها للأشخاص الذين تركوا دولتهم فرارا من الاضطهاد أو خطر جدي".

7.2. الشخص النازح: Personne déplacée هو "الشخص الذي ترك مسكنه أو مأواه بسبب الخوف من أن يكون مضطهدا، لكن لم يعبر الحدود الدولية".

8.2. المهاجر الاقتصادي: Migrant économique هو "الشخص الذي ترك مسكنه أو موطنه للبحث عن شروط أفضل للحياة والعمل في مكان آخر".

9.2. الحماية المؤقتة: Protection temporaire هي إجراء تتبناه بعض الدول يهدف إلى حماية الأشخاص الفارين جماعيا في حالات النزاع والعنف العام. فهو عبارة عن حماية بصفة مؤقتة دون تحديد مسبق لوضع الأشخاص الموجودين تحت الحماية المؤقتة.

10.2. إعادة التوطين: Réinstallation هو "نقل أو تحويل الأفراد المتواجدين في بلد ما أين يبحثون عن ملجأ إلى بلد آخر يقبل بهم على أراضيه".

11.2. الترحيل: Rapatriement هي الحالة التي يعود فيها الأشخاص بإرادتهم إلى بلدهم الأصلي أو في إطار برامج من بلد الملجأ تهدف إلى تشجيع الترحيل.

الرد: يكون عندما يعاد طالب اللجوء أو اللاجئ بالقوة إلى البلد الذي فر منه وهو ما يعرف بالترحيل القسري Rapatriement forcé

12.2. مبدأ حظر حق الطرد: **Principe de Non refoulement** هو مبدأ أساسي في حقوق اللاجئين، ويمنع الدول من إعادة اللاجئين بأي شكل من الأشكال لإحدى الدول أو الأقاليم، أين تكون حياتهم وحياتهم معرضة للخطر.

3. أسباب وانعكاسات الهجرة غير الشرعية:

1.3. أسباب الهجرة غير الشرعية: ترتبط أسباب الهجرة غير الشرعية بدول المصدر (المنبع)، كما ترتبط أيضا بالدول المستقبلة من الناحية التاريخية على اعتبار أن أغلبها قوى استعمارية ونيو ليبرالية ساهمت في اتساع الفجوة الاقتصادية في الدول المصدرة للهجرة، وترجع أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أسباب متنوعة منها السياسية والاقتصادية والسوسيو ثقافية:

أ/ أسباب سياسية أمنية:

- ✓ غياب الديمقراطية وكثرة الصراعات السياسية، ومنه غياب المشاركة السياسية في الحياة العامة.
- ✓ عدم احترام حقوق الإنسان والتضييق على حرية التعبير.
- ✓ ضعف أداء المؤسسات السياسية وغياب سيادة القانون.
- ✓ كثرة النزاعات والحروب الأهلية والإثنية والحدودية.
- ✓ كثرة الانقلابات العسكرية.

ب/ أسباب اقتصادية:

- ✓ مظاهر التخلف الاقتصادية وتدني معدلات النمو الاقتصادي.
- ✓ ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وما ترتب عنه من تدهور مستوى المعيشة في الدول الأصلية للمهاجرين، والتطلع إلى حياة الرفاهية في دول المهجر. (حمدي ، 2007 ، صفحة 6)
- ✓ ارتفاع مستوى التضخم وانخفاض سعر العملات النقدية وانخفاض الأجور.
- ✓ انزلاق البنى الاقتصادية وتورطها مع المستثمرين والشركات الأجنبية.
- ✓ الأزمات الاقتصادية الخانقة والمتكررة التي تشهدها الدول المصدرة للمهاجرين السريين نتيجة اعتمادها على الربح.

ج/ أسباب سوسيوثقافية: وهي مرتبطة بسابقتها (حمدي ، 2007 ، الصفحات 7-10)

- ✓ الانفجار السكاني في دول المهاجرين يزيد من الضغط على الموارد والثروة في إطار قانون زيادة الطلب ونقص العرض.
- ✓ تدني مستوى الخدمات الاجتماعية الضرورية من تعليم وصحة وعمل وغيرها من الخدمات.
- ✓ سبب تاريخي هوياتي مرتبط بالتشبع بثقافة المستعمر على أنها ثقافة تحضر وتقدم، والبحث المستمر والمتواصل للوصول إليه حتى ولو بالطرق غير القانونية والعيش ضمن هذه المجتمعات الراقية بل وأصبح عند الكثيرين هاجس وحلم.
- ✓ انهيار منظومة القيم والأفكار ومنه انعدام الشعور بحس المواطنة والانتماء إلى الدول الأصلية.

2.2. انعكاسات الهجرة غير الشرعية:

أ/ على دول الملجأ: هي متعددة بين ما هو اجتماعي ثقافي واقتصادي وسياسي أمني وحتى نوجزها فيما يلي:
 ✓ تأثير المهاجرين غير الشرعيين على النسيج الاجتماعي في الدول المضيفة بل وغزوها وتغيير بنية الجنس في هذه الدول بسبب الزواج من هؤلاء المهاجرين، ما أحدث خليطاً غير منسجم ولا متجانس مع الجنس الأصلي هنا نكون أمام أزمة اندماج وانصهار هذا ما ترفضه هذه الدول. (عبو ، 2016 ، صفحة 195)

✓ غزو حضارات أخرى وثقافات أخرى وانتشار واسع للإسلام في الدول الغربية ما أحدث حالة من الرعب والفرع لدى المواطنين الأصليين.

✓ منافسة المهاجرين غير الشرعيين لليد العاملة في الدول المستقبلية وخاصة في القطاع الخاص، نتيجة تدني أجورهم وكذا عدم تأمينهم اجتماعياً لانعدام وجود تصاريح وتأشيرات رسمية لدخولهم، ما أدى إلى انتشار البطالة في هذه الدول.

✓ انتشار الجريمة المنظمة من نهب وقتل وسرقة واعتداءات على السكان الأصليين وتخريب الممتلكات العامة (عبو ، 2016 ، صفحة 196) في الأحياء التي يقطنها هؤلاء المهاجرين السريين وما يحملونه من سلوكيات تؤثر على أمن الدول المستقبلية لهم ، وهو هاجس الدول الأوروبية خصوصاً.

✓ لقد وجد الإرهاب الدولي ضالته في طرق عبور المهاجرين السريين، إذ تم زرع عملاء عدة خلايا إرهابية نائمة في الدول الغربية وخاصة الأوروبية، واستخدامها كلما سمحت الفرصة للقيام بتفجيرات مروعة وعملياً إرهابية واسعة ذات تنظيم شبكاتي منظم ومتطور بمساعدة كبار المهربين وعصابات السلاح الدولية. (دخالة ، 2014 ، الصفحات 143-144)

✓ علاقة المهاجرين غير الشرعيين بعصابات الإتجار بالبشر وتورطهم في أعمال التهريب والمخدرات وكذا امتحان الدعارة خاصة في أوساط الأطفال والنساء.

✓ الاضطهاد الفكري يؤدي إلى التطرف الفكري والديني ومنه يدفع إلى اللااستقرار السياسي.

ب / على دول المنشأ: كذلك متعددة نذكر منها:

✓ تغيير التركيبة السكانية لدول المنشأ، حيث يهاجر معظم الشباب نحو الدول المتقدمة لتحقيق أهدافه وطموحاته بالإغراءات المقدمة له هناك، ولا ننسى كذلك هجرة الشباب من ذوي المهارات العالية وكذا الإطارات وهجرة الأدمغة إلى دول المهجر وهذا هو الاستنزاف الذي تتعرض له دول المنشأ. (عكروم ، 2013 ، صفحة 52)

✓ زيادة معدلات التضخم حيث يتم إنفاق جميع التحويلات منه على مشاريع استهلاكية خاصة لا تعود بالفائدة على دولته الأصلية.

✓ رجوع المهاجرين إلى دولهم الأصلية بأفكار غريبة وثقافة دخيلة على خصوصيات الدولة الأم .

4. مقارنة الأمن الإنساني لإدارة ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

يعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم الأكثر شساعة في حقل العلاقات الدولية باعتباره تحرراً من التهديد ومن الخوف، أساساً فهو متعلق بمسألة الوجود والبقاء، ومن هنا تنظر الدول بمنظورها للأمن (روبنسون ، 2009 ، صفحة 270) سواء الأمن القومي والعالمي والإنساني ضمن إطار الأولويات في أجندة السياسات العامة للدول.

3.1 مفهوم الأمن الإنساني:

يشكل مفهوم الأمن الإنساني أحد تلك المفاهيم المعقدة، فقد طرح المفهوم لأول مرة في تقرير التنمية البشرية لعام 1994 تحت عنوان: "التحرر من الخوف، والتحرر من الفقر". وقد تبنت الأمم المتحدة مفهوم الأمن الإنساني سنة 1998 مما أسفر عن تأسيس الصندوق الائتماني للأمن البشري في مارس 1999، وكانت من بين الدول السباقة لهذه المبادرة اليابان وأخذت المفهوم كأحدى أدوات سياستها الخارجية، ونجد كذلك دولة كندا. في عام 2004 طرح الاتحاد الأوروبي الإستراتيجية الأوروبية لتحقيق الأمن الإنساني، وقد تزايد الاهتمام به حيث ظهر جلياً في أجندات المنظمات الإقليمية، كالاتحاد الإفريقي ورابطة دول جنوب شرقي آسيا.

ويتخذ مفهوم الأمن الإنساني من الفرد وحدته الأساسية في التحليل انطلاقاً من أن أمن الدول رغم أهميته لم يعد ضامناً أو كفيلاً بتحقيق أمن الأفراد، وأصبح بالتالي يركز على كيفية الموازنة بين آليات الدولة القائمة على تحقيق أمن الأفراد من خلال ما هو موجود من الصكوك القانونية الدولية والتي يجب أن تكيف قوانين الدول بل وإخضاعها للقانون الدولي الإنساني، ولا ننسى في كل هذا أن النظام الدولي يمر في تطوره بصيرورة تاريخية من خلال التحولات التي طرأت على مفهوم الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة أدت إلى توسيعه وإعطائه بعداً أكثر عمقا وشمولية ليذمج بذلك موضوعات جديدة كما أشار "أمارتيا سان" Amartiya Sen إلى سبعة أبعاد للأمن الإنساني حسب فلسفة الحاجات الإنسانية تتمثل في: البعد الاقتصادي، والغذائي، والصحي، والفردى والسياسي، والبيئي، والمجتمعي، (Ronald Paris, 2001, pp. 89-90) لنكون أمام ما يسمى بالأمننة Securitization وتعني تصنيف موضوع ما على أنه قضية أمنية ذات أهمية بالنسبة لبقاء واستمرارية دولة ما.

1.3. مقارنة باري بوزان للأمن الإنساني وعلاقتها بالهجرة الشرعية:

تعد المقاربة الأمنية الجديدة والتي من روادها باري بوزان Barry Buzan في مؤلفه :

* People, States, and Fear : The National Security Problem in International Relations حيث يرى بأن الأمن ببساطة هو التحرر من التهديد ، وتوسيع هذا المفهوم والخروج به من المدلول العسكري إلى أبعاد جديدة، ليست بالمادية، كما يعني بقاء الدولة واستمراريتها بالقضاء على كل أشكال تهديد الأمن المجتمعي وهو موضوع دراستنا المرتبط بالهوية الجماعية المتجسدة في الثقافة ، الدين ، اللغة ، القيم السياسية والاجتماعية.....(Barry, 1983 ، صفحة 6)

ومن المتعارف عليه أن المجتمعات الصغيرة تخشى الاندماج والذوبان ضمن المجتمعات الكبرى، وهذا راجع للطبيعة التي أفرزها النظام الدولي الجديد والعولمة، التي تعتبر تهديدا للقيم والثقافات المتواجدة عالميا. فالهجرة الجماعية للاجئين هي مسألة حيوية ذات أهمية رئيسية بالنسبة للمجتمع الدولي ككل ولأنها ضمن هذا الإطار قد تتحول شعوب معينة إلى أقلية في بلدانها نتيجة الهجرة مثل: هجرة اليهود إلى فلسطين في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، والهجرة الروسية إلى لاتفيا واستونيا، أثناء حكم السوفييات، وتجدر بنا الإشارة إلى أن مقارنة الأمن الإنساني تتقاطع في منطلقاتها (حموم، 2004، صفحة 23) مع أمن الدولة والأمن الدولي.....فهي تركز على أمن الإنسان وحاجياته، ولكن الأخذ بعين الاعتبار بيناته المركبة الدولية، الإقليمية وكذلك طبيعة الأيديولوجية السياسية وطبيعة الظروف الاقتصادية، الثقافية، الدينية، الحقوقية، القانونية، الدستورية والإنسانية (عرفة، دت). وإذا ما أردنا أمثلة قضية الهجرة غير الشرعية، فإننا ندرجها ضمن الأمن المجتمعي والأمن البيئي، (بوسطيلة، 2013) فلقد أزاحت العولمة مفهوم السيادة والحدود، كما أن انفتاح الحدود والأسواق وانتشار سيطرة الشركات العابرة للقومية (برقوق، دت) وكذا الأزمة الاقتصادية العالمية كلها أدت إلى إشعال المزيد من الحروب الأهلية والنزاعات الإثنية الداخلية، والتي زادت من تأجيج مطالب الهوية والانفصال كحروب الاثنيات في أفريقيا، مما أفرز ظاهرة أصبحت أزمة عالمية وهي الزيادة الرهيبة لأعداد المهاجرين غير الشرعيين في العالم والتي أفرزت بدورها عدة مشاكل وتحديات.

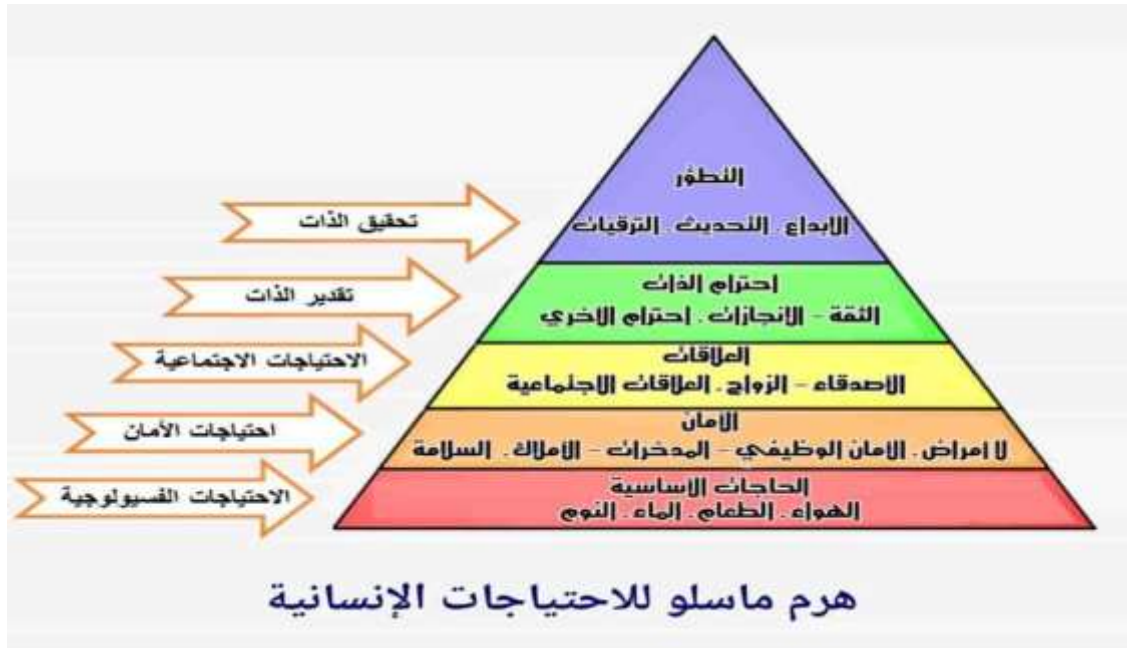
أما عن الأمن البيئي، فنجد المشاكل التي تسببها التقلبات المناخية والظروف الطبيعية والبيئية من جفاف، وتصحر، وفيضانات، وزلازل، واختلالات أيكولوجية، حيث ينجم عن كل هذا هجرة جماعية ومنه ضغط مهول على الموارد وبالتالي سوء استخدامها الذي يتميز بعدم التوازن بين الدول الغنية والدول الفقيرة (دول الشمال ودول الجنوب)، كما يبرز كذلك غياب الأمن الصحي كأحد تداعيات ظاهرة الهجرة السرية كنتيجة لفتح الحدود "بالنسبة للاتحاد الأوروبي" وما يترتب عنه من سهولة في انتقال الأمراض والعدوى التي أصبحت تنتقل بسرعة هائلة، تشير إحصاءات عام 2013 أن عدد المصابين بالإيدز في العالم حوالي 46 مليون شخص يتركز معظمهم في الدول النامية وبالأخص أفريقيا، ويوجد حوالي 3,5 مليون شخص في المتوسط يموتون سنويا جراء العدوى.

2.3. مقارنة أبراهام ماسلو Abraham Maslow وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية:

في هذا الصدد نجد نظرية الحاجات الإنسانية ل أبراهام ماسلوهي نظرية نفسية قدمها ماسلو للعالم في ورقة بحثية سنة 1943 Maslow's hierarchy of needs يرى الإنسان بأنه دائم الحاجة، حيث كلما أشبع حاجته تزيد رغبته لحاجات أخرى ويبدأ بالسعي وراء إشباعها، وأن الحاجة إذا أشبع لا تولد دافعا للسلوك حيث قام بترتيب احتياجات الفرد في شكل تصاعدي هيراركي من خلال أن:

1- يتأثر سلوك الفرد يتأثر فقط بالحاجة غير المشبعة أما الحاجة المشبعة فلا تأثير لها على السلوك ولا يمكن أن تدفع الفرد ولا تعد محرراً له. (أنظر الشكل رقم 01).

- 2- حاجات الفرد مرتبة في شكل هرم أو سلم يأتي في قاعدة السلم الحاجات الأساسية ، المادية ثم يتدرج إلى الحاجات النفسية والمعنوية.
- 3- لا تظهر حاجة لدى الفرد إلا إذا تم إشباع الحاجات التي تسبقها في الأهمية والأولوية وبالتالي لا يتحرك الفرد على سلم الحاجات إلى أعلى إلا إذا تم إشباع الحاجات التي تقع في الأدوار السفلي للسلم.
- 4- عندما يتم إشباع حاجة معينة فإن الفرد يتحرك إلى أعلى ولكن عندما يتم تهديد هذه الحاجة مرة أخرى تصبح غير مشبعة فإنه يعود إليها مرة أخرى لأنها تسيطر على كل سلوكياته .



موسوعة ويكيبيديا الشكل رقم 01

ولأن ظاهرة الهجرة غير الشرعية المندرجة ضمن مشكلات الأمن الإنساني، متداخلة ومتشابكة ومعقدة ولا يمكن لدولة بمفردها مجابهتها والتصدي لها وحدها، بل توجب التعاون إقليمياً وحتى دولياً لمواجهة هذه الأخيرة التي تعد مصدراً من مصادر التهديد الإقليمي الجديدة. (زاوشي، 2016، صفحة 77) ويشير مضمون تقرير منظمة الهجرة الدولية أن حجمها زاد في دول الاتحاد الأوروبي على نحو يصل إلى أكثر من 1,5 مليون فرد وكذلك الشرطة الأوروبية "اليوروبول" قدرت عددهم بحوالي نصف مليون مهاجر وهذا ما تم العثور عليهم ويبقى عددهم الحقيقي يفوق الواقع بكثير.

في ظل هذه التهديدات تظل الهجرة غير الشرعية التحدي الأبرز الذي تواجهه القارة الأوروبية في الوقت الحالي، ويضعه بعض الخبراء على رأس المشكلات التي تهدد وجود الاتحاد الأوروبي نفسه، في ظل الخلافات التي تسيطر على دول الاتحاد بشأن ملف الهجرة غير الشرعية وتوطين المهاجرين .

ومع انتشار مفهوم الأمن المجتمعي في أوروبا، في ظل الربط بين الهجرة غير الشرعية والجريمة والإرهاب، يتبين لنا ، تجذّر رؤية تصدير الإرهاب إلى أوروبا عبر قوافل الهجرة غير الشرعية، التي باتت تتحكم فيها التنظيمات الإرهابية بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

5. الخاتمة:

في نهاية هذه الدراسة توصلنا إلى أن مفهوم الهجرة غير الشرعية هو مفهوم مطاطي متغير بتغير النسق الدولي، وكذا بتغير العوامل والدوافع وكذا تداعيات الهجرة غير الشرعية، كما أنه مفهوم مرتبط الصلة بل ومتداخل في كثير من الأحيان ببعض المفاهيم الشبيهة واللصيقة به. أما عن علاقة الأمن الإنساني بالهجرة غير الشرعية فهذه الأخيرة أصبحت من صميم موضوعاته باعتبارها تشكل تهديدا أمنيا لاتماثلها يصعب التحكم فيها بسبب هلامية خصائصها وضبابية تداعياتها.

من المؤكد أن مشكلة التهديدات اللاتماثلية والهجنة أصبحت موضوع العصر، وفي هذا يقول العالم الاستراتيجي سان تزو "Sun Tzu" في كتابه "فن الحرب": "إذا كنت تعرف العدو وتعرف نفسك فلا حاجة لك بالخوف من نتائج مئة معركة". وفيما يمكن استخلاصه عن استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العالم، توجب على الجميع العمل متحدّين من أجل الحد من هذه الظاهرة المهددة لوجود واستقرار المجتمعات من خلال العمل على إنشاء نظام قانوني دولي يعمل على الحد من أسبابها وعلى رأسها تحقيق تنمية اقتصادية شاملة في دول المصدرة للمهاجرين، وسد الفجوة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف، والسعي إلى تحقيق نظام اقتصادي أكثر عدلا. لذا فالمقاربة التشاركية هي الأكثر فعالية للحد من هذه الظاهرة وتقتضي العمل على:

- ✓ متلازمة الأمن والتنمية.
- ✓ الإرادة الدولية والالتزام بمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- ✓ التعاون الدولي وتحقيق شراكة متكافئة بين الشمال والجنوب .

6. قائمة المراجع:

1. بول روبنسون . (2009). قاموس الأمن الدولي. الإمارات : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (دراسات مترجمة 38).
2. خديجة عرفة. (دت). مفهوم وقضايا الأمن الإنساني وتحديات الإصلاح في القرن 21». تم الاسترداد من شبكة إمارات نيوز، على الرابط [http:// www.Emasc.com/content.asp](http://www.Emasc.com/content.asp)?
3. رشيد ساعد . (2012). واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الإنساني، رسالة ماجستير. الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.
4. سميرة بوسطيلة . (2013). الأمن البيئي، مقارنة الأمن الإنساني مذكرة مقدمة لنيل شهادة المااستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، . الجزائر: فرع دراسات استراتيجية وأمنية، جامعة الجزائر3.
5. شعبان حمدي . (2007). الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة). القاهرة: مركز الإعلام الأمني.
6. صورية زاوشي. (2016). التهديدات الأمنية والأمن الإقليمي غرب المتوسط. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

7. عبد الله علي عبو . (2016). *الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير المشروعة* جامعة الامارات العربية المتحدة كلية القانون ، الإمارات العربية المتحدة (الإصدار 65).
8. عبد المالك صايش . (2007). *التعاون الأوروبي- مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية*، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، قسم القانون العام، كلية الحقوق. الجزائر: جامعة باجي مختار عنابة.
9. فريدة حموم. (2004). *الأمن الإنساني، مدخل جديد في الدراسات الأمنية*، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: علاقات دولية. الجزائر: جامعة الجزائر.
10. ليندة عكروم . (2013). *تأثير التهديدات الأمنية بين شمال وجنوب المتوسط*. عمان: دار بطوطة للنشر والتوزيع.
11. محند برقوق. (دت). *الأمن الإنساني مقارنة إيتمو-معرفية*. تم الاسترداد من موقع الأستاذ برقوق: <http://berkouk-mhand.yolasite.com>.
12. مسعود دخالة . (2014). *واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآليات مكافحتها*. *المجلة الجزائرية للسياسة العامة*، الصفحات 123-154.
13. هشام صاغور . (2010). *السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط* (المجلد 1). الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.
14. Buzan Barry. (1983). *People, states, and fear : The National Security Problem in International Relations*. Great Britain: Wheat Sheaf Books.
15. Ronald Paris. (2001). 'Human Security Paradigm Shift or Hot Air ? International Security(N 2,Vol 26), pp. 89-91.